.

**مذكرة حول الوضعية الاقتصادية**

 **-الفصل الرابع من سنة 2019-**

**عرف الاقتصاد الوطني انخفاضا في نسبة نموه بلغت 2,1% خلال الفصل الرابع من سنة 2019 بعد أن سجل نسبة 2,8% نفس الفصل من السنة الماضية، تحت تأثير بالخصوص انخفاض القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 5,2% والنمو الضعيف للأنشطة غير الفلاحية بنسبة 3 %. وشكـل الاستهلاك النهائي وصادرات السلع والخدمات قاطرة لهذا النمو وذلك في سياق اتسم بالانخفاض في التضخم وبتحسن في الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني.**

**وفي انتظار نتائج الحسابات الوطنية المؤقتة في شهر يونيو القادم، وبهذا النمو للإقتصاد الوطني خلال الفصل الرابع ستنتهي سنة 2019 بنمو نسبته 2,2% أقل ب 0.1 نقطة مقارنة مع توقعات المندوبية السامية للتخطيط في شهر يناير 2020.**

**نمو اقتصادي معزز بالأنشطة غير الفلاحية**

سجلت **القيمة المضافة للقطاع الاولي**  بالحجم، مصححة من التغيرات الموسمية، انخفاضا بنسبة 5,1% في الفصل الرابع من سنة 2019 مقابل ارتفاع بنسبة2,1% المحققة خلال نفس الفترة من سنة 2018. ويعزى هذا، إلى انخفاض أنشطة القطاع الفلاحي بنسبة 5,2% عوض ارتفاع نسبته 3,5% السنة الماضية وانخفاض أنشطة الصيد البحري بنسبة 3,6% عوض 14,3%.

ومن جهتها، عرفت **القيمة المضافة للقطاع الثانوي،** بالحجم، تباطؤا في معدل نموها منتقلة **من** 3% خلال الفصل الرابع من السنة الماضية إلى2,8%. ويرجع هذا، إلى تحسن القيم المضافة لأنشطة:

* الصناعة الاستخراجية بنسبة 3,2% عوض 0,4%؛
* البناء والأشغال العمومية بنسبة 1,8% عوض انخفاض بنسبة 0,8%؛

وإلى تباطؤ وتيرة نمو أنشطة:

* الماء والكهرباء إلى 5% عوض 6%؛
* الصناعات التحويلية إلى 2,7% عوض 4,2%.

في حين، حققت **القيمة المضافة للقطاع الثالثي** ارتفاعا نسبته 3,3% عوض 2,5% نفس الفصل من سنة 2018، وتميزت بتحسن أنشطة:

* الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي بنسبة 4,8% عوض 2,5%؛
* التجارة بنسبة 2,8% عوض 2%؛
* النقل بنسبة 2,7% عوض 1,8%؛
* الخدمات المالية والتأمينية إلى 2,7% عوض 1,6%؛
* خدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 2,1% عوض استقرار.

هذا، رغم تباطؤ نمو أنشطة:

* الفنادق والمطاعم إلى 3,7% عوض 5,8%؛
* الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات إلى 3,6% مقابل 4,4%؛
* البريد والمواصلات إلى 1,9% عوض 2,1%.

في المجمل، عرفت **القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية** ارتفاعا بنسبة 3% عوض 2,5% خلال الفصل الرابع من سنة 2018.

وفي هذه الظروف، واعتبارا للتراجع الملحوظ لوثيرة نمو الضريبة على المنتوجات صافية من الاعانات إلى 2,5% عوض 4,8% حقق **الناتج الداخلي الإجمالي** بالحجم خلال الفصل الرابع من سنة 2019 نموا نسبته 2,1% عوض 2,8% السنة الماضية.

**معدل التضخم في الانخفاض**

و بالأسعار الجارية، عرف الناتج الداخلي الإجمالينموا بلغ 2,4% عوض 3,9%، مما نتج عنه زيادة في المستوى العام للأسعار بنسبة 0,3% عوض 1,1%.

**نمو عماده الاستهلاك النهائي والمبادلات الخارجية**

* **شبه استقرار في الطلب الداخلي**

ارتفع الطلب الداخلي بنسبة 0,1% خلال الفصل الرابع من سنة 2019 عوض 3,2% نفس الفترة من سنة 2018، مساهما في النمو الاقتصادي ب 0,1 نقطة عوض 3,5 نقطة.

كما عرفت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر ارتفاعا بنسبة 1,8% بدل 3,7% مساهمة في النمو بنقطة واحدة مقابل 2,1 نقطة. وبدورها، سجلت نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية ارتفاعا بنسبة 2,5% عوض 4,6% مع مساهمة في النمو ب 0,5 نقطة مقابل 0,8 نقطة.

أما فيما يخص إجمالي الاستثمار أي إجمالي تكوين رأس المال الثابت وتغير المخزون فقد انخفض بنسبة 3٫8% مقابل ارتفاعه بنسبة 1٫6%. وبلغت مساهمته في النمو (1,3-) نقطة بدل 0٫6 نقطة خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

* **مساهمة إيجابية للمبادلات الخارجية**

سجلت المبادلات الخارجية من السلع والخدمات مساهمة إيجابية في النمو بلغت 1,9 نقطة عوض مساهمة سلبية (0,6-) نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية. وعرفت صادرات السلع والخدمات ارتفاعا نسبته 5,3% مقابل 5,2% سنة من قبل مع مساهمة في النمو ب 2,1 نقط عوض 2 نقط. بينما، عرفت الواردات تباطؤا منتقلة من 5,4% إلى 0,4% مع مساهمة سلبية (0,2-) نقطة عوض (2,6-) نقطة سنة من قبل.

**تحسن مستوى الحاجة إلى تمويل الاقتصاد الوطني**

مع ارتفاع صافي الدخول المتأتية من بقية العالم بنسبة 4,6% عوض انخفاض بنسبة 7,7% خلال الفصل الرابع من سنة 2018، ارتفع إجمالي الدخل الوطني المتاح بنسبة 2,5% في الفصل الرابع من سنة 2019 مقابل 3,2% سنة من قبل.

وأخذا بالاعتبار ارتفاع الاستهلاك النهائي بالقيمة بنسبة 2,4% مقابل 4,2% المسجلة سنة من قبل، بلغ الادخار الوطني 29,8% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 29,7%.

و مثل إجمالي الاستثمار (إجمالي تكوين الرأسمال التابث والتغير في المخزون) 33,6% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 35,8 %خلال نفس الفصل من السنة الماضية، وهكذا، عرفت الحاجة إلى تمويل الاقتصاد الوطني تحسنا منتقلة من 6,2% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 3,8%.

وتوجد رفقته الجداول المتعلقة بنتائج الحسابات الوطنية للفصل الرابع من سنة 2019

